كلمة ونص

حتى يكون منفذ البوكمال نافذاً

محمود الصالح

حظيت الخطوة التي خطتها حكومتا سورية والعراق بإعادة فتح منفذ البوكمال- القائم باهتمام شعبي واقتصادي ودولي كبير، لما يوفره هذا المنفذ من مكاسب للشعبين السوري والعراقي.

لن نتطرق للحديث عن المكاسب الاقتصادية والتجارية والسياحية والاجتماعية التي يحققها هذا المنفذ، لأنها كبيرة ومهمة جداً، لكن سنتوقف عن مسالة أساسية، وهي أننا كيف نجعل من هذا المنفذ بوابة حقيقية للوصول إلى كل هذه المكاسب الوطنية.

يبلغ طول الطريق من منفذ البوكمال إلى مدينة دمشق نحو ٥٧٥ كم، تقع كلها في البادية، ما يصنف هذا الطريق ضمن الطرق «المقطوعة» بمعنى أنه غير مخدم بمستلزمات المسافر من محطات وقود واستراحات ومراكز طبية ومراكز شرطة الطرق العامة، إضافة لذلك فإن معظم البنى التحتية على مسار الطريق تعرضت للتخريب من المجموعات الإرهابية.

اليوم وقبل تقييم الفوائد التي سيحققها إعادة فتح هذا المنفذ الحدودي، نحتاج إلى إعادة تأهيل كامل الطريق، من خلال ترقيع الحفر بالزفت بشكل إسعافي وإصلاح الجسور المدمرة من قبل تحالف العدوان الأميركي في بلدة الصالحية، وصيانة العبارات التي تمرر أمطار السيول القادمة من البادية، إضافة إلى العمل على وضع لوحات الدلالة التي تساعد المسافرين والقوافل للوصول إلى مقاصدهم بسهولة.

وفي الجانب الخدمي يحتاج الأمر إلى تشجيع المستثمرين وخاصة لإشادة الاستراحات ومحطات المحروقات، ويفضل أن تكون مراكز خدمية متكاملة، حيث يفتقر الطريق إلى كل هذه المراكز الضرورية.

كذلك يجب أن تعمل الوزارات كل في اختصاصه لإنشاء مراكز شرطة الطرق العامة ومراكز إسعافية واتصالات وغيرها، لأنه من دون هذه المراكز سيبقى الطريق «موحشاً» ولن يشجع الناس على سلوكه، ما سيحجم من فوائده الاقتصادية والخدمية.

اليوم الأمر يحتاج إلى قرار حكومي عاجل لتوفير كل ما يحتاجه هذا الطريق ليكون مشروعاً للربط الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين، وهذا يتطلب فريق عمل لديه الصلاحيات الكاملة، وغير مقيد بالموازنة والاعتمادات اللازمة لإنجاز كل متطلبات هذا الطريق.

٤ أطباء فقط يتناوبون على ١١ مركزاً في منطقة القنيطرة الصحية!

٧ غرقى من السباحة في السدود لعدم وجود «غطاس»

الوطن – القنيطرة

تغيّب عن اجتماع مجلس منطقة القنيطرة الصحية إدارة مشفى أباظة ونقيب الأطباء البيطريين وخمسة رؤساء بلديات وانشغل عضو المكتب التنفيذي المختص باجتماع آخر.

وكشف رئيس المنطقة منهال حسون عن افتتاح ثلاثة مراكز صحية في ريف المحافظة بهدف توفير الخدمات الصحية المناسبة في قرى مسحرة وأم باطنة والحميدية بعد رفدها بالكادر الطبي والتجهيزات اللازمة والأدوية المزمنة، مشيراً إلى وجود أربعة أطباء فقط يتناوبون على تخديم ١١ مركزاً صحياً وذلك بسبب النقص الكبير بعدد الأطباء.

ومن جانبه أوضح مدير صحة القنيطرة عوض العلي توفر الخدمة الصحية بكافة المراكز على أرض المحافظة أو بتجمعات النازحين بدمشق وريفها والتي تم تزويدها بالأدوية المزمنة بعد استلام مخصصات المديرية من الوزارة، منوها بحملة الكشف المبكر عن سرطان الثدي والتي أطلقتها المديرية اليوم (الثلاثاء) وذلك بعد التجاوب الذي أبداه أبناء المحافظة خلال الحملة السابقة بعد كسر الحاجز الذي كان عائقاً ومنع النساء من مراجعة المراكز الصحية حيث لوحظ وجود حالات تم تحويلها لمتابعة العلاج بالمراكز المتخصصة.

وأشار العلي إلى العمل على إحداث مركز متخصص لأمراض التلاسيميا على أرض المحافظة ومن المتوقع الإقلاع به مطلع العام القادم بعد التجاوب الذي أبدته وزارة الصحة واستعدادها لتأمين كافة تجهيزات المركز والذي سيفتتح في مركز الباسل بخان أرنبة، مؤكداً تكليف عدد من كوادر المديرية للتدريب واكتساب الخبرة الكافية من مركز التلاسيميا في صحة دمشق وحاليا المديرية تعمل على حصر أعداد المرضى بدقة، نافياً وجود أمراض سارية أو معدية أو وبائية في محافظة القنيطرة.

ولفت مدير صحة القنيطرة إلى خطة الوزارة الوقائية والتثقيفية وتكليف مثقف صحي بكل مركز للتوعية من الأمراض، مشدداً على دور المديرية في الحد من الوفيات، مشيراً إلى حادثة الغرق التي راح ضحيتها طفلان أثناء السباحة في سدة مائية بعد فتح مفيض سد غدير البستان وبهما يصل عدد غرقى السباحة بالسدود إلى سبعة وذلك لعدم وجود اختصاص غطاسين (ضفادع بشرية) بالقنيطرة ويتم الاستعانة دائماً بفوج إطفاء درعا وذلك يأخذ وقتاً طويلاً، علماً أن محافظ القنيطرة يعمل على إمكانية تدريب عناصر من فوج الإطفاء والدفاع المدني وتأمين التجهيزات اللازمة لعملهم للتدخل عند الضرورة وعند وقوع حالات مشابهة.

وطالب رئيس دائرة الصحة الحيوانية بزراعة القنيطرة محمود ديب بضرورة التعاون بين مديريتي الصحة والزراعة للتوعية من مخاطر الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان (حمى ملاطية – كيسات مائية) عبر نشر بروشورات أو إقامة محاضرات أو ندوات وعبر المثقف الصحي بالمراكز الصحية.

تدشين محطة ضخ ومشروع إرواء ٨ قرى في ريف حمص الشرقي بكلفة ٦٠٠ مليون ليرة

عرنوس لـ«الوطن»: مياه الشرب في سورية خط أحمر وهي معقمة بشكل كامل

حمص- نبال إبراهيم

دشن وزير الموارد المائية حسين عرنوس أمس بمناسبة الذكرى الـ٤٦ لحرب تشرين التحريرية محطة ضخ مياه الجديدة الشرقية ومشروع إرواء ٨ قرى في ريف حمص الشرقي بقيمة مالية إجمالية تقدر بنحو ٦٠٠ مليون ليرة سورية، إذ يخدم هذا المشروع قرى (شنشار- تل الشيخ- جديدة الشرقية- الجميلية- الأعور- المظهرية- الفحيلة- تل الناقة) ويرويها بمياه صالحة للشرب من آبار شنشار بغزارة ١٧٥ متراً مكعباً بالساعة تقريبا، ويخدم ما يزيد على ٢٠ ألفاً و٥٠٠ نسمة.

وأكد وزير الموارد المائية في تصريح لـ«الوطن» أن هذا المشروع يأتي ضمن توجيهات الحكومة السورية وخطة الوزارة التي تهدف إلى تأمين مياه الشرب لكل القرى على امتداد البلاد، سواء كانت هذه المنشآت مخربة بفعل الإرهاب وتتم إعادة تأهيلها أو كانت منشآت جديدة لمناطق وقرى تعاني نقصاً في المياه، لافتاً إلى أن هذا المشروع جديد ويروي ٨ قرى بكلفة ٦٠٠ مليون ليرة سورية ويأتي ضمن رؤية الوزارة بتأمين مياه الشرب لقرى هذه المنطقة، مبيناً أن هناك مشاريع أخرى يجري العمل على تنفيذها بالمنطقة وأنه خلال عامي ٢٠٢١ _ ٢٠٢٢ لن تكون هناك قرية بريف حمص الشرقي إلا وتم تأمينها بمياه الشرب بشكل دائم ومستمر ونظيف.

واطلع الوزير على سير الأعمال في مشروع مياه قرية المضابع الذي بدأ العمل فيه أواخر شهر حزيران بكلفة مالية تزيد على ١٢٥ مليون ليرة سورية واطلع على واقع العمل في المشروع الذي يروي ٣ قرى.

وبيّن الوزير لـ«الوطن» خلال زيارته المشروع أن هذا المشروع سيحل مشكلة نقص المياه في ثلاث قرى ويساهم في إيصال مياه الشرب لأهالي المنطقة بشكل صحي وسليم ووفق المواصفات السورية، لافتاً إلى أن الأعمال في هذا المشروع تسير وفق البرنامج الزمني لها، وأنه سيتم إنجاز المشروع بشكل كامل خلال شهر تشرين الثاني القادم، ويتضمن المشروع خزاناً للمياه ومجموعة تنقية يتم من خلالها تأمين مياه صالحة بشكل تام للمنطقة عند ضخها بالشبكة.

وأكد الوزير أن موضوع تلوث مياه الشرب خط أحمر في سورية وأنه لا يتم ضخ إلا مياه صالحة للشرب ومراقبة ومعقمة بشكل كامل، ويمكن الدخول إلى أي منزل وإجراء أي تجارب وتحاليل حول صحتها وصلاحيتها، منوها إلى أنه من الممكن أن تحدث حالة تلوث لوقت قصير (ساعات أو يوم) ويتم تداركها بشكل فوري ومعالجتها، إلا أن المياه التي تضخ في شبكات المياه على امتداد سورية مراقبة ويوجد في كل مديرية مخابر ويجري التحليل والتعقيم على المياه بشكل دوري.

وأوضح الوزير أن الوزارة لا تكتفي بمراقبة المياه في المحافظة فقط وإنما يوجد مخبر مركزي يقوم عناصره بجولات مفاجئة دون الإعلام عنها على مختلف القرى ومراكز المدن ويتم أخذ عينات ويتم إخضاعها للتحليل المخبري والتأكد من صلاحيتها، مؤكدا أن هاجس الوزارة أن تكون المياه ضمن المواصفات الصحية والسليمة وأن تكون المياه التي تضخ في الشبكة خاضعة للتعقيم والفحص الدوري.

من جهته أكد مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحمص حسن حميدان لـ«الوطن» أن نسبة إنجاز الأعمال في مشروع مياه قرية المضابع تجاوزت ٦٠ بالمئة وأن خط الضخ أنجز بالكامل وتم تجريبه وحاليا يجري استكمال تنفيذ الأعمال الإنشائية والمدنية، بينما وصلت نسبة إنجاز الخزان الأرضي إلى ما يزيد على ٩٠ بالمئة ويتم تصنيع التجهيزات للمشروع وتجهيزها خارج الموقع وسيتم تركيبها خلال شهرين كحد أقصى من تاريخه.

وبين أن هذا المشروع سيروي ٣ قرى هي (الصابونية والمضابع وحوالايا) ويخدم نحو ٨ آلاف نسمة بكلفة مالية تزيد على ١٢٥ مليون ليرة سورية، موضحا أن غزارة المياه الخامية في البئر ٦٠ متراً مكعباً ستتم معالجتها وضخ منها حوالى ٤٥ متراً مكعباً من مياه صالحة للشرب.

كلام رسمي جداً

متابعة إجراءات التعاقد لإكساء جزء من نهر الغمقة

إشارة إلى ما نشر في صحيفة «الوطن» رقم ٣٢٢٨ تاريخ ١٧ / ٩ / ٢٠١٩ تحت عنوان: «البدء بمعالجة الانهيارات على نهر الغمقة بطرطوس»، نبين الآتي:

تتم حالياً متابعة إجراءات التعاقد بالتراضي مع مؤسسة الإسكان العسكرية الفرع / ٥ / بطرطوس مع العلم أنه يجري حالياً تنظيف وتجهيز الموقع ليتم تسليمه فور الانتهاء من إجراءات التعاقد مع المؤسسة لكونها من المؤسسات الرائدة على مستوى القطر في تنفيذ المشيدات والمرافق العامة والأبنية السكنية وهي تقوم بإكساء جزء من نهر الغمقة المار ضمن حدود جامعة طرطوس.

رئيس مجلس مدينة طرطوس
القاضي محمد خالد زين

٢٠٠٠ معيد لم يعودوا!!

معيدون فقدوا حقهم في التعيين منذ سنوات.. والخطأ تتحمله الجامعات!

فادي بك الشريف

ضجة كبيرة على مدار الأيام السابقة أثارها الحديث عن إقصاء كفاءات من الخريجين الأوائل الحائزين جوائز الباسل من مقاعدهم في المعيدية والإيفاد الخارجي الذي ضمنه المرسوم كحق لهم.

المرسوم التشريعي رقم ٢٥ للعام ٢٠١٥ نص على جواز تعيين الأول في كل اختصاص أو قسم يمنح درجة الإجازة، والخريجون الثلاثة الأوائل على الأكثر في كل كلية تمنح إجازة واحدة في نظام التعليم العام من السوريين ومن في حكمهم معيداً في الكلية التي تخرج فيها من دون إعلان أو مسابقة وفق شروط محددة.

وفي السياق، تواصل مع «الوطن» عدد من الخريجين الحاصلين على جائزة الباسل والذين يؤكدون أن أقسامهم وكلياتهم كانت قد رفعت حاجتها لهم كمعيدين (قرار مجلس قسم+ قرار مجلس كلية) ولكن اختصاصاتهم استبعدت وأقصوا من مقاعدهم ولم ترفع اختصاصاتهم من الجامعة إلى مجلس التعليم العالي، وفضل المشتكون عدم ذكر أسمائهم.

كما تمت المطالبة بلحظ موضوع أعمارهم التي تجاوزت الثلاثين في المسابقة، وطالبوا بتعديل رفع سن التقدم المحدد ضمن قرار مجلس التعليم العالي، على اعتبار أن الخطأ لا يتحملونه.

أخطاء كبيرة حصلت مع الخريجين الأوائل، ويجب أن تتحمل مسؤوليتها الجامعات، بينما أوضح المشتكون أن الخطأ الأول كان بأن الكليات لم تضع إعلان للخريج الأول من أجل القبول في المعيدية، ولم يبلغ الطلاب بالإعلان، إضافة إلى أن قرار التخرج صدر بعد انتهاء المدة القانونية للتقدم، وتم إبلاغ البعض بشكل شخصي، وهذا مخالف للقانون، بحيث يجب أن يصدر الإعلان في الكلية كما أن بعض الطلاب حصلوا على جميع الموافقات وتم إسقاط أسمائهم بقدرة قادر، وعند مراجعة الجامعات كان ردها أنها «ستعاقب الموظف المسؤول».

وجاء رد جامعة تشرين مرضياً من حيث تشخيص الخطأ الذي وقع من قبل البعض في الكليات ومن حيث اقتراح الحلول لهؤلاء الأوائل فكان اقتراح رئاسة الجامعة منطقياً، حين اقترحت إجراء مسابقة خاصة بهم توضع فيها الأولوية للخريجين الأوائل أو يتم تعيينهم بشكل مباشر برفع مقترحات وقرارات إلى مجلس التعليم العالي.

منذ قرابة شهرين اعترفت وزارة التعليم العالي بالنقص الحاد لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السورية وباعتكاف ٢٠٠٠ معيد من العودة، ووعد وزير التعليم بسام إبراهيم بإجراء المسابقة بشكل قطعي هذا الشهر، لكن حتى الآن لم ترسل جميع الجامعات احتياجاتها للوزارة علماً بأن الوزير كان قد وجه رؤساء الجامعات في مجلس التعليم العالي منذ شهرين «بحسب ما صرح» لإنجازها على الفور.

والسؤال كيف ستجري الوزارة المسابقة في تشرين الأول ولم يصدر الإعلان حتى الآن ولم يتبق سوى أيام قليلة لشهر تشرين الأول، بينما لفتت المصادر في الجامعات أنها باتت جاهزة في معظمها وأنهم ينتظرون توجيهات الوزير ليتم الإعلان عنها فوراً.

وحول هذا الموضوع كشف معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي سحر الفاهوم لـ«الوطن» أنه يتم الإعداد حالياً لمسابقة خاصة بالمعيدين، مع التوصية فيها بأن تكون الأولوية للخريجين الأوائل الذين لم يعينوا في أعوام تخرجهم، معتبرة أن ما سبق لا تتحمله وزارة التعليم العالي، وإنما الجامعات.

- الفاهوم لـ«الوطن»: مسابقة لتعيين المعيدين الشهر القادم والأولوية للطلاب الأوائل
- مهلة أسبوع فقط للجامعات لتحديد احتياجاتها من أعضاء الهيئة التدريسية

وبينّت أن الإعلان سيصدر خلال تشرين الثاني القادم، مؤكدة أن التعليم العالي ستوصي الجامعات بطلب اختصاصات هؤلاء الذين لم يعينوا كي يتم تعيينهم في المسابقة.

وحول مسابقة أعضاء الهيئة التدريسية، أوضحت أنه سيتم الإعلان عن المسابقة خلال الشهر الجاري، مؤكدة أنه تم إعطاء مهلة أقصاها أسبوع للجامعات كي ترسل الاحتياجات الخاصة بالهيئة التدريسية إلى الوزارة ليصار إلى إصدار الإعلان خلال هذا الشهر كما وعد وزير التعليم العالي بمتابعة مختلف الملفات التي تنصف الطلاب وتقف إلى جانبهم.

محافظ اللاذقية ينذر مجلس مدينة جبلة ويمهله شهراً لمعالجة معوقات العمل

عبير سمير محمود

طالب محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم خلال جولة لمتابعة الواقع الخدمي في مدينة جبلة مجلس مدينة جبلة بالتركيز على الإيجابيات ومعالجة أي ثغرات تعيق العمل وتفوت الخدمة على المواطن، مشدداً بتصريحه لـ«الوطن» أن أمام المجلس مدة شهر واحد لمعالجة معوقات العمل.

وأكد السالم ضرورة تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين لمواكبة الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري، مؤكداً متابعة تنفيذ الأعمال الخدمية وتفعيل العمل الميداني والتواصل مع المواطن.

وتوجه السالم لمديري الجهات العامة بضرورة إعلام المحافظة بأي معوقات تعترض تنفيذ الأعمال لتلافيها بشكل فوري.

وأشار محافظ اللاذقية إلى ضرورة الانتهاء من تعزيل الفوهات المطرية وتعزيل السواقي والأقنية في محيط المدينة، مؤكداً منع وجود بايكات ومرامل ضمن المدينة، إضافة لمتابعة العمل لتحسين مدخل المدينة وإلزام أصحاب الأملاك الخاصة برؤية مجلس المدينة بهذه الغاية.

وحول عمل الأفران، شدد السالم على متابعة عمل المخابز بكل أنحاء المحافظة، داعياً عضو المكتب التنفيذي المختص إلى إغلاق أي مخبز لا يلتزم بوزن ربطة الخبز.

كما لفت السالم إلى أهمية السرعة بإنجاز الأعمال، مبيناً ضرورة تقسيم العمل بين أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس مدينة جبلة وخاصة ما يتعلق بتأهيل سوق الهال ومعالجة إشغالات الأرصفة التي تعيق حركة المرور، إضافة لمتابعة واقع الأملاك العائدة لمجلس المدينة والمخططات التنظيمية فيها.